

زُبْدَةُ الْأَقْوَالِ فِي جَمْعِ " فَعَلَ " عَلَى " أَفْعَالِ "

أ.م.د.مجدد خفر الله راهف الزاملف

جامعة واسط / كلية التربية

المقدمة

لقد كثر جمع التفسفر فف المعجمات العربفة والمراجع اللغوفة ومصنفات الأدب وكتب التفسفر، وكثير من هذه الجموع مخالف فف صيغته لصيغة الجمع المطرد ، وهذا لا يؤدف مع كثرة الصيغ المختلفة- إلى تخطئة الجمع المطرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، ومخطف من ففوهم أن كل جموع التفسفر سماعف ، وأن الرجوع فف كل منها إلى المظان اللغوفة محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة فف مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

إن الرجوع إلى المظان اللغوفة المختلفة أمر محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط ، أما من يعرفها فله أن يصل عن طريق معرفته إلى ما ففرد من جموع التفسفر المطردة فف تلك المفردات ، ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء- إلى المظان اللغوفة لفستعمل ما تنصّ عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات الفف معه ، وما دام الرجوع إلى المظان محتوماً على من لا يعرف الأوصاف والضوابط ، جائزاً لمن يعرفها ، لفستعمل ما تنصّ عليه المظان من جموع أخرى مسموعة للمفردات المختلفة ، لفصبح حرّاً فف استعمال جمع التفسفر القياسف أو السماعف من ففر أن ففرضّ عليه الاقتصار على السماعف وحده ، فقد رأف أن أقوم بدراسة تناولت ففها جموع التفسفر بفن الكتاب والنقاد ، وناقشت فكرة القلة والكثرة على ضوء الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعرها ونثرها ، وحددت المقصود بالقياسفة فف جمع التفسفر ، ونقلت ممّا ففده الصرّففون شاذاً إلى ساحة القياسف آفياً بالجموع الشاهدة لذلك من بطون المعاجم ، وعلى هذا فوزن "أفعال" فف وزن "فعل" لفس شاذاً ، كما قال أكثر علماء العربفة ، وممّا يؤكّد كلامنا هذا ما عرضناه فف هذه الدراسة من حجج وأدلة تثبت قياسفة هذا الجمع .

جمع " فعل " على " أفعال "

جمع التفسفر على نوعفن : جمع قلة ، وجمع كثرة :

ومدلول جمع القلة بطرفق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطرفق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، ولذلك ففختلفان مبدأ ونهافة ، ففف شرح الأشمونف : (واعلم أن جمع

التكسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له⁽¹⁾ ، ويرى بعضهم أن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا ينتهي ، وعلى ذلك فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة البداية ، ففي حاشية الصبان: (جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى ، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح)⁽²⁾ .

ويرى الشيخ ظاهر خير الله أن تقسيم جموع التكسير على "قلة" و "كثرة" مما لا أصل له في اللغة ، ثم جعلهم التصغير فاصلاً بين القسمين ، فما يصغر على لفظه جمع قلة ، وما يرد إلى مفرد ويصغر جمع كثرة ، وحصرهم جموع القلة في أربعة أبنية "أفعل" و "أفعال" و "أفعله" و "فعله" ، وقد رأوا مثل "القوم" و "النفر" يصغر على لفظه ، فإن قالوا : إنهما جمع قلة يختل حصرهم إياها في أربعة ، وإن قالوا : إنهما جمع كثرة لا يصغر على لفظه ، فتخلصوا بما هو أشد بعداً عن الحقيقة ، وأكثر ضرراً في علمها واستعمالها ، فقالوا : إنهما اسما جمع ، لا جمعان ، وكل ذلك تحكم وافتئات على اللغة ، يزداد على ذلك أنهم إلى الآن (لم يتفقوا على عدة جموع القلة ، فهي عند الأكثرين الأربعة التي ذكرناها آنفاً ، وهي ترجع إلى ثلاثة كما علمت ، وعند بعضهم سبعة بزيادة "فعل" كظلم ، و "فعل" كنعم ، و "فعله" كقردة ، وعند بعضهم ثمانية بزيادة "فعله" كبررة ، وزاد أبو زيد الأنصاري "أفعلاء" كأصدقاء ، وعند ابن السراج ثلاثة ، وإن "فعله" كغلبة اسم جمع لا جمع ، كما ذكر كل ذلك الأشموني على الألفية)⁽³⁾ .

وتابعه بعض الباحثين في أن جمع التكسير نوع واحد لا نوعان ، وليس هناك اختلاف بين جمعي القلة والكثرة ، فقال الدكتور محمد أبو الفتوح : (وإذا نظرنا إلى القلة والكثرة في جموع التكسير نظرة واقعية بعيدة عن افتراضات الصرّفيين ، وجدنا أن هذه القضية يمكن هدمها من أساسها ، فجموع التكسير نوع واحد لا نوعان ، وهذا هو الأقرب - في رأيي - للمنطق وواقع الاستعمال)⁽⁴⁾ . والذي نرجحه أن بداية جمع الكثرة مما بعد العشرة ، ولا يمكن التسليم بما قاله الشيخ خير الله ، والدكتور أبو الفتوح بأن جموع التكسير نوع واحد لا نوعان ، لأن الحكمة في وضع جموع القلة

(1) شرح الأشموني 3/379.

(2) حاشية الصبان 4/170.

(3) المنهاج السوي في التخريج اللغوي 70-71.

(4) علم الصرف دراسة وصفية 151-152.

تضفء إذا كانت البداة واحدة ، وجموع القلة من خواص اللغة العربفة ، لذلك تذل على ما تمتاز به من الذقة والمفل إلى التءفء⁽⁵⁾ .

ومن جموع القلة ما كان على وزن " أفعل " ، وطرء هذا الجمع عند جمهور النعاة في الاسم الثلاثف الذي لم يطرء ففه " أفعل " ، فطرء في معتل العفن على " ففل " نحو: حوؤ وأحواض ، وصحفها على " ففل " نحو: حزؤ وأحزأب ، وففل نحو: جمل وأجمال ، وففل نحو: ركن وأركان ، وففل نحو: عئق وأعئاق ، وففل نحو: عضء وأعضاء ، وففل نحو: عئب وأعئاب ، وففل نحو: نمر وأنمار ، وما ورد من وزن " ففل " صحف العفن مكسراً على " أفعل " شاء لا ففاسُ ففه نحو : فرخ وأفراخ ، لأن وزن " ففل " ففسر في القلة على " أففل " نحو: كلب وأكلب ، وكعب وأكعب⁽⁶⁾ .

وفكون الففاسُ فف جمع ما كان على وزن " ففل " اسماً ثلاثفاً معتل الوسط بالفاء أو الواو أن فجمع على " أفعل " كراهفة للضم فف الواو والفاء لو قلت " أففل " ، وذلك نحو قولك : ثوب وأثواب وسوط وأسواط ، وشفخ وأشفاخ ، وبفت وأفبات وففء وأففء ، وإذا أردنا جمع الكثرة فمعنا ما كان معتل الوسط بالواو على وزن " ففل " ، نحو : سوط وسفط ، وحوؤ وحقاض ، وثوب وثفاب ، أما ما كان معتل الوسط بالفاء ، ففجمع على وزن " ففل " نحو بفت وبفوت ، وشفخ وشفوخ ، وففء وففوء ، وإنما غلب " ففل " فف بنات الفاء لئلا تلتبس بنات الواو ببنات الفاء ، لأن الواو فف " ففل " تقلب فاء لكسر ما قبلها ، نحو قولهم ففه : بفات كحقاض⁽⁷⁾ .

قال ابن مالك : (ولماً تقرر المطرء جمعة على " أففل " من الثلاثف فبفت على أن ما سواه من الثلاثف إذا كان اسماً ففر صفة اطرء جمعة على " أفعل " ، فبان بهذا أن نحو " بفت وأفبات ، وثوب وأثواب " مطرء ، لأن اعتلال العفن مانع من جمع " ففل " على " أففل " ففاساً ، وبان ففصاً أن الجمع على " أفعل " مطرء فف ففر " ففل " المقفء ، كـ " حزؤ وأحزأب ، وصلب وأصلاب ، وجمال وأجمال ، وعل وأوعل ، وعضء وأعضاء ، وعئق وأعئاق ، وعئب وأعئاب ، وابل وأبال ، ورطب وأرطاب⁽⁸⁾ .

(5) ففظر : جموع الفكفر بفن الففاس والسماع 9.

(6) ففظر : شرح المفصل 15/5 ، والارتشاف 411/1-412 .

(7) ففظر : المقضب 196/2 ، وشرح المفصل 34/5-35 ، وشرح الشاففة للرضف 90/2-91 .

(8) شرح الكاففة الشاففة 1817/4-1818 .

فكثرة العلماء على أن ما يُجمع على " أفعال " هو " فعل " بفتح الفاء والعين نحو: جَمَلَ وأَجْمَلَ ، و" فَعَلَ " نحو: حَزَبَ وأَحْزَابَ ، و" فَعُلَ " نحو: رُكِنَ وأَرْكَانَ ، و" فَعُلَ " نحو: عُنُقَ وأَعْنَاقَ ، و" فَعُلَ " نحو: عَضُدَ وأَعْضَادَ ، و" فَعُلَ " نحو: عَنَبَ وأَعْنَابَ ، و" فَعُلَ " نحو: نَمَرَ وأَنْمَارَ ، و" فَعُلَ " نحو: رُطِبَ وأَرْطَابَ ، و" فَعُلَ " نحو: إِبِلَ وَأَبَالَ ، و" فَعُلَ " معتل العين ، نحو: ثَوَّبَ وأَثَوَّبَ وَسَوَّطَ وأسَوَّطَ ، وشَيَّخَ وأشَيَّاخَ ، وبَيَّتَ وأَبَيَّاتَ ، أما " فَعُلَ " صحيح العين ساكنها فهو يجمعُ على " أَفْعَلَ وفِعَال وفُعُول " ، قال سيبويه : (أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان " فَعْلًا " ، فإِنَّكَ إِذَا ثَلَّثْتَهُ إِلَى أَنْ تَعَشَّرَهُ ، فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ " أَفْعَلَ " ، وذلك قولك : كَلَبٌ وأَكْلَبٌ ، وكَعَبٌ وأَكْعَبٌ ، وفرَخٌ وأَفْرَخٌ ، ونَسَرَ وأَنْسَرَ ، فإذا جاوزَ العددَ هذا ، فَإِنَّ البناءَ قد يجيء على " فِعَال " ، وعلى " فُعُول " ، وذلك قولك : كِلَابٌ وَكِبَاشٌ وَبِعَالٌ ، وأما الفُعُولُ فَنُسُورٌ وَبُطُونٌ)⁽⁹⁾ .

وقال المبرد : (أما ما كان من غير المعتل على " فَعَلَ " ، فَإِنَّ بَابَهُ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى " أَفْعَلَ " ، وذلك قولك : كَلَبٌ وأَكْلَبٌ ، وفُلَسٌ وأَفْلَسٌ ، فَإِنْ جَاوَزْتَ إِلَى الْكَثِيرِ خَرَجَ إِلَى " فِعَال " أَوْ " فُعُول " ، وذلك قولك : كِلَابٌ وَكِعَابٌ وَفِرَاخٌ ، وَفُرُوخٌ وَفُلُوسٌ ، فهذا هو الباب)⁽¹⁰⁾ . وقال الرضي : (اعلم أَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يُجْمَعَ فَعْلُ الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ فِي الْقَلَّةِ عَلَى " أَفْعَلَ " ... والغالبُ في كثرة " فَعَلَ " أَنْ يَكُونَ عَلَى فُعُولٍ وَفِعَالٍ ، كَكُعُوبٌ وَكِعَابٌ)⁽¹¹⁾ .

أما جمع " فَعَلَ " صحيح العين على " أفعال " ، فالأكثر من النحاة على أنه شاذٌ ونادرٌ وقليلٌ ، قال سيبويه : (واعلم أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ فِي فَعَلَ : أَفْعَالٌ مَكَانَ أَفْعَلَ ، قال الشاعرُ الأعشى :

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَنْقَبُ أَرْنَادِهَا

وليس ذلك بالباب في كلام العرب)⁽¹²⁾ .

وقال أبو عليّ الفارسيّ : (وقد جمعوا فعلاً في العدد القليل على أفعال ، وذلك قولهم : رَادٌ وأَرَادَ ، والرَّادُ أَصْلُ اللَّحْيَيْنِ ، وَزَنْدٌ وَأَرْنَادٌ ، وَفَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وَفَرْدٌ وَأَفْرَادٌ ، وذلك قليل لا يُقَاسُ عَلَيْهِ ،

⁽⁹⁾ الكتاب 3/567.

⁽¹⁰⁾ المقتضب 2/193.

⁽¹¹⁾ شرح الشافية 2/90.

⁽¹²⁾ الكتاب 3/568.

فأما جمعهُ الكثير فعلى " فَعَال وفُعُول وفُعْلان) (13) . وقال ابن يعيش: (فمن الشَّاذِّ تكسيرُهم "فَعْلًا" في القلَّة على " أفعَال" ، والقياسُ "أفْعَل") (14) . وتابع السيوطي أسلافه في ذلك ، إذ قال (أما " فَعْل " المطرَّد فيه "أفْعَل" فلا يأتي فيه " أفعَال" إلَّا نادرًا ، كقُرْخ وأفراخ) (15) .

وخالفَ الفراء جمهور العلماء ، فذهب إلى أن وزن " أفعَال " ينقاسُ أيضًا ، فيما فاوّه همزة أو واو من " فَعْل " نحو : ألف وآلاف ، وأنف وآناف ، وأهل وأهال ، ووقف وأوقاف ، ووَقَّت وأوقَات ، ووَهَم وأوهَام (16) .

ورجَّح ابن عقيل مذهب الفراء ، فقال : (قالوا : أنْف وآناف ، وأَرْض وآراض ، وأَهْل وآهال ، ونحو : وَقِف وأوقاف ، ووَهَم وأوهَام ، ووَعَد وأوغاد ، وهو كثير ، فالوجهُ ما ذهب إليه الفراء من القياس) (17) . ويُفهم من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن " فَعْلًا " المعتلّ الفاء بالواو كوقَّت ، والمضاعف نحو : جَدَّ ، يكونُ جمعه على " أفعَال " أقيس من جمعه على "أفْعَل" ، يقول في هذا : (ثمَّ نَبَّهْتُ على أنَّ " أفعَالًا " أكثرُ من " أفْعَل " في "فَعْل" الذي فاوّه واو ، كوقَّت وأوقَات ، ووَصَف وأوصاف ، ووَقِف وأوقاف ، ووَكَّر وأوْكار ، ووَعَر وأوغار ، ووَعَد وأوغاد ، ووَهَم وأوهَام ... ثمَّ نَبَّهْتُ على أنَّ المضاعف من "فَعْل" كالذي فاوّه واو في أنَّ " أفعَالًا " في جمعه أكثرُ من " أفْعَل " ، كعمَ وأعمام ، وجَدَّ وأجداد ، وربَّ وأرباب ، وبرَّ وأبرار ، وشتَّ وأشتات ، وفنَّ وأفنان ، وفدَّ وأفذاذ) (18) .

وقال ابن يعيش: (ولا بُدَّ من ذكر ما شدَّ من ذلك ليُعلمَ ، حتَّى لو اضطرَّ شاعر أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئًا ، لأنَّه استند إلى أصل من استعمالهم ، فمن الشَّاذِّ تكسيرُهم "فَعْلًا" في القلَّة على " أفعَال" ، والقياسُ "أفْعَل" ، على ما تقدَّم ، قالوا : رَادَّ وأرَاد ، والرَّادُّ أصل اللحيين ، وقالوا : زَنَد

(13) التكملة 399

(14) شرح المفصل 16/5.

(15) الهمع 6/89.

(16) ينظر : التسهيل 269 ، والارتشاف 1/413.

(17) المساعد 3/403.

(18) شرح الكافية الشافية 4/1818-1819.

وأزناد ... وقالوا : فرُخ وأفراخ ، وأنف وآناف) (19) ، ثم أخذ يقرب هذه الشؤات من نظائرها القياسفة ، فقال : (جمعوا هذه الأسماء على "أفعل" حملاً لها على ما هي في معناه ، وذلك أن "رأداً" في معنى ذقن ، وزند في معنى عود ، وفرُخ في معنى طير ، أو ولد ، وأنف في معنى عضو ، فكما قالوا : أدقان ، وأعواد ، وأطيار ، وأعضاء ، فكذلك قالوا : أراد ، وأفراخ ، وأزناد ، وآناف ، لأنها في معناها ، فأعطوها حكمها ، وقيل : إنما قالوا : أراد ، لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها ، فعاملوها معاملتها في الجمع ، فكما قالوا : باب وأبواب ، وناب وأنياب ، كذلك قالوا : راد وأراد ، والنون في زند وأنف ساكنة ، فهي غنة فجرت لغنتها مجرى المتحركة ، والراء في فرُخ حرف مكرر ، فحرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفراخ) (20) .

على أن من النحاة من قال بقياس جمع " فعل " صحيح العين على " أفعل " ، فقد ذهب علي بن حمزة البصري "ت375 هـ" إلى أن " فعل " صحيح العين يجمع في القلة على " أفعل " قياساً مطرداً ، نحو : كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وتلج وأتلاج ، وطرق وأطراق ، وحبر وأحبار ، وشكل وأشكال ، وجقل وأجقال ، ودخل وأدحال ، وخبت ، وهو الفضاء من الأرض ، فبأنه يجمع على أخبات وخبوت (21) .

ومن مال إلى اطراد جمع " فعل " اسماً صحيح العين على " أفعل " أبو حيان الأندلسي الذي قال : (ويحفظ في " فعل " صحيح العين : زند وأزناد ، وورد منه ما لا يكاد يحصى ، فلو ذهب ذاهباً إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً) (22) .

ويرى ابن عقيل أن " فعلاً " صحيح العين يجمع قياساً على " أفعل " ، إذ قال : (ومن المسموع من ذلك قولهم : فرُخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وألف وآلاف ، وجد وأجداد ، وقياس " فعل " المذكور : أفعل ، والوجه أن ينقاس فيه " أفعل " لكثرة ما سُمع من ذلك ، وهي تزيد على المئة) (23) .

(19) شرح المفصل 16/5.

(20) نفسه 16/5.

(21) ينظر : التنبيهات 97-99.

(22) الارتشاف 413/1.

(23) المساعد 403/3.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة كون " أفعال " جمعاً مقيساً لكل اسم ثلاثي ، معتمداً في ذلك على أمرين : أحدهما : أن جمهور النحويين قرروا اطراد " أفعال " في كل اسم ثلاثي لم يطرده فيه " أفعل " ، وهو " فَعَلَ " الصحيح العين ، والآخر: أن المجمع أجاز جمع " فَعَلَ " اسماً صحيح العين على " أفعال " ، وهو الأمر الذي استثنى من مجيئه على " أفعال " من الثلاثي⁽²⁴⁾ .

والذي نراه إجازة كون " أفعال " جمعاً مقيساً لكل اسم ثلاثي بشرط ألا يكون له جمع مسموع مستغنى به عن " أفعال " ، وذلك نحو : رَجُلٌ وَرَجَالٌ ، وَعَصَى وَأَعَصَ ، وَقَرَدٌ وَقِرْدَةٌ ، ففي الكتاب: (وقالوا : عَصَى وَأَعَصَ ، كما قالوا : أَرْمَنٌ ، وقالوا : عِصِي ، كما قالوا : أَسُودٌ ، ولا نعلمهم قالوا : أَعْصَاءٌ ، جعلوا " أعص " بدلاً من أَعْصَاءَ ، جعلوا هذا بدلاً منها)⁽²⁵⁾ ، وفيه أيضاً: (فأما القِرْدَةُ فاستغني بها عن أقراد)⁽²⁶⁾ ، وفي المقتضب: (ويكون كذلك " فَعَلَ " ؛ نحو: عَضُدٌ وَأَعْصَادٌ ، وَعَجَزٌ وَأَعْجَازٌ ، ويخرج إلى " فَعَالٍ " ؛ نحو رَجُلٌ وَرَجَالٌ ، **وسَبْعٌ وسِبَاعٌ** ؛ كما قالوا : جَمَالٌ ونحوه ، ولم يقولوا : أَرْجَالٌ ، لقولهم في أدنى العدد: رَجُلَةٌ ، ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقِطاً)⁽²⁷⁾ .

ويدخل فيه " فَعَلَ " صحيح العين ، ولا فرق فيه بين مهموز الفاء وغير مهموزها ، وبين معتل الفاء وصحيحها ، وبين المضغف وغيره ، بل يجوز مجيئها كلها على " أفعال " ، لأن جمع " فَعَلَ " صحيح العين على " أفعال " كثير في كلام العلماء ، وقد نصّ ابن مالك على أن " أفعالاً " أكثر من " أفعل " في " فَعَلَ " صحيح العين المضغف والمعتل الفاء بالواو ، يُزاد على ذلك أن أبا حيّان قد دعا إلى كون " أفعال " مقيساً في " فَعَلَ " مطلقاً لكثرة عنده .

يعضد ذلك ما ذكره الأديب أبو حيّان التّوحيدي من أن الصّاحب بن عباد جادل في هذا الجمع ، فذكر له ثلاثين جمعاً ممّا يخالف القياس ، قال أبو حيّان : (وقال يوماً: " فَعَلَ وَأفعال " قليل ، وزعم أصحابنا النّحويون أنّه ما جاء إلا زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ ، وَفَرَخٌ وَأَفْرَاحٌ ، وَفَرْدٌ وَأَفْرَادٌ ، فقلت: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً كلها : " فَعَلَ وَأفعال " ، قال : هاتِ يا مدّعي ! ، فسرّدت الحروف ، ودللتُ على مواضعها من الكتب ، ثم قلتُ: وليس للنّحوي أن يجزم مثل هذا الحكم إلا بعد التّبحر والسّماع الواسع ، وليس للتقليد وجهٌ إذا كانت الرواية شائعة ، والقياس مطرداً ، وهذا كقولهم :

(24) ينظر: . ينظر القرارات النحوية والتصرفية لمجمع اللغة العربية 528.

(25) الكتاب 572/3.

(26) الكتاب 575/3.

(27) المقتضب 199/2.

فَعِيلٌ على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيتُ في التتبع إلى أقصاه⁽²⁸⁾ .

ولنتأمل ما قاله عباس أبو السعود في هذا الباب : (أما الاسم الثلاثي الذي على وزن "فَعْل" بفتح فسكون صحيح العين ، فمنع أكثر النحاة جمعه قياساً على "أفْعَال" ، مع أن التصريح وحاشيته نقلاً منه نحو عشرين ، منها : شَكْل وأشْكَال ، وَلَفْظ وألفاظ ، ورَأْي وأراء ، وأَرْض وأراض ، ورَمَسَ وأرماس ، وشَخَصَ وأشخاص ، وشَرَطَ وأشراط ، وضَرَبَ وأضراب ، ومَحَلَّ وأمحل ، وحَبَرَ وأخبار ، ولَحَظَ وألحاظ ، وألف وآلاف ، وأنف وأناف ، وجَفَرَ وأجفار ، وبِعَضَ وأبعض ، ودَخَلَ وأدخال ، ونَهَرَ وأنهار" ، وهذا المنع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياساً على "أفْعَال" ، فيقال : بَحَثَ وأبحاث ، وسَهَمَ وأسْهَم ، وشَطَّءَ وأشطء ، وسَمِعَ وأسماع ، ودَجَنَ وأدجان ، ولَحَنَ وألحان ، وعَرَّشَ وأعراش ، ورَهَطَ وأرهط ، وسَجَعَ وأسجاع ، وجَفَنَ وأجفان ، وربَعَ وأرباع ، ونَجَمَ وأنجام ، ونَذَلَ وأنذال ، وسَطَرَ وأسطار ، ونَبَلَ وأنبال ، وحَبَلَ وأحبال ، ونَجَدَ وأنجاد ، وكَبَشَ وأكبش ، وطلق وأطلاق ، ورَعَسَ وأرعاس ، وحَمَلَ وأحمال⁽²⁹⁾ .

وسنذكر طائفة من المجموع الموزونة على "أفْعَال" التي أنكرها بعض النقاد :

1- إِبِلَ وآبَال :

ذكر إبراهيم السامرائي في كتابه "من معجم المتنبي" أن جمع المتنبي اسم الجمع "إِبِل" على "آبَال" في قوله :

تجري النفوسُ حوالِيهِ مُخْلِطَةً مِنْهَا عُدَاةٌ ، وَأَعْنَامٌ ، وآبَالُ⁽³⁰⁾

لم يرد في المعجمات التي بأيدينا عدا تهذيب اللغة ، لأن "إِبِل" هو اسم جمع ، يغني عن هذا الجمع ، يقول السامرائي : (أقول : جمع "إِبِل" على "آبَال" ، والغريب فيه أن "إِبِل" من أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها ، نحو الضَّأْنُ والمَعَزُ والغنم ونحوها ، ولم نجد في العربية

⁽²⁸⁾ أخلاق الوزيرين 222-223 .

⁽²⁹⁾ الفیصل في ألوان الجموع 37-38 .

⁽³⁰⁾ ينظر : شرح الواحدي 708 .

التي بين أيدينا في مصادر اللغة ومعجماتها جمعاً لـ "إبل" على "آبال" ، ذلك أن "إبل" ، وهو اسم جمع يعني عن هذا الجمع إلّا في التهذيب للأزهري ، فقد أثبت "آبال" (31) .

وحاول السامرائي إيجاد عذر للمتنبّي لجمعه " الإبل" على "آبال" ، فوجد له عذرين ، هما :
الضرورة الشعرية ، وعطف " آبال" على "أغنام" وزان "أفعال" (32) .

أقول : كان السامرائي في غنى عن اختلاق هذين العذرين ، لأن معظم العلماء ذكروا جمع "الإبل" على "آبال" ، ففي المقتضب : (فأمّا فِعْلٌ فلم يأت منه إلا القليل ، قالوا: إبل **وآبال** ، وإطّل وأطال) (33) ، وفي الأصول : (وأما فِعْلٌ ، فنحو : إبل **وآبال**) (34) ، وفي الخصائص : (وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي ، فتكسيره في القلة على "أفعال" نحو جبّل وأجبال ، وعُنُق وأعناق ، وإبل **وآبال** ، وعَجَز وأعجاز ، ورُبِع وأرباع ، وضِلَع وأضلاع ، وكَبَد وأكباد ، وقُفْل وأقفال ، وحِمْل وأحمال) (35) ، وجاء في تهذيب اللغة : (وتُجمعُ الإبل : **آبال**) (36) ، وفي القاموس المحيط : (الإبل ، بكسرتين وتُسكنُ الباءُ ، واحدٌ يَقَعُ على الجمع ، ليس بجمع ولا اسم جمع ، ج **آبال**) (37) . والذي سوّغ جمع كلمة "إبل" - وهي اسم جمع - على "آبال" ، إنّما كان ذلك تشبيهاً لاسم الجمع بالمفرد ، جاء في المصباح : (الشَّعْرُ يسْكُونُ العَيْنَ ، فيُجمعُ على شُعُورٍ مثْلُ : فُلُس وفُلُوس ، ويفتَحها ، فيُجمعُ على أشْعارٍ ، مثْلُ : سَبَبٍ وأسبابٍ ، وهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغيرِهِ ، وهُوَ مُدَكَّرٌ الْوَاحِدَةُ شَعْرَةٌ ، وَإِنَّمَا جُمِعَ الشَّعْرُ تشبيهاً لاسم الجنس بالمفرد ، كما قيل : إبلٌ **وآبال**) (38) . فثبت بذلك صحة جمع "إبل" على "آبال" .

(31) من معجم المتنبّي 17-18 .

(32) ينظر : نفسه 19 .

(33) المقتضب 2/201 .

(34) الأصول 2/437 .

(35) الخصائص 2/43 .

(36) التهذيب 11/320 .

(37) القاموس (إبل) .

(38) المصباح المنير (شعر) .

2-بَحْثُ وَأَبْحَاثُ :

أنكر بعض النقاد جمع " بَحْث " على " أَبْحَاث " ، وقالوا : إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُجْمَعَ "بَحْث" على " بُحُوث" ، وحجَّتْهم في ذلك أَنَّ النحاة القدماء قالوا : إِنَّ ما كانَ اسماً ثلاثياً على وزن " فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين ، وكان صحيح العين لا يُجمع على " أَفْعَال " ، وإنما يُجمع على " أَفْعُل" في القلة ، وعلى " فُعُول" في الكثرة ، فجمع القلة نحو : فُلُس وأفْلُس ، وشَهْر وأشْهَر ، وجمع الكثرة نحو : سَهْل وسُهُول ، وعَصْر وعُصُور⁽³⁹⁾ .

وعلماء اللغة القدماء الذين أنكروا اطراد جمع " فَعْل" على " أَفْعَال" اعتمدوا في حكمهم على ما جاء في الجزء الثالث من كتاب سيبويه ، وهو قوله : إِنَّ جمع "فَعْل" على "أَفْعَال" ليس بالباب في كلام العرب ، وإن كان قد ورد منه بعض الألفاظ ، نحو : فَرْد وأفْرَاد ، وجَدَّ وأجْدَاد⁽⁴⁰⁾ .

والصحيح أَنَّ جمع " فَعْل " على " أَفْعَال" ليس شاذاً ، فقد ذكر بعض العلماء أَنَّ "فَعْلًا" صحيح العين يجمع قياساً على " أَفْعَال" ، قال ابن عقيل : (ومن المسموع من ذلك قولهم : فَرُخ وأفْرَاح ، وزُنْد وأزْنَاد ، وألف وآلاف ، وجدَّ وأجْداد ، وقياسُ " فَعْل " المذكور : أَفْعُل ، والوجهُ أن ينقاسَ فيه " أَفْعَال " لكثرة ما سُمِعَ من ذلك ، وهي تزيد على المئة)⁽⁴¹⁾ .

وذكر الشيخ خالد الأزهرى طائفة من الألفاظ التي ورد فيها جمع " فَعْل " على " أَفْعَال" ، إذ قال: (وسُمِعَ أيضاً "فَعْل" و" أَفْعَال" في شَكْل ، وسَمِعَ ، وَلَفْظ ، وَلِحْظ ، وَمَحَل ، ورَأْي ، ورَاد ، وهو أصل اللحيين ، وسَطْل ، وجَفَن ، ولَحَن ، ونَجْد ، وفَرْد ، وجَلْد ، وألف ، وأنف ، وثَلَج)⁽⁴²⁾ .

وأورد الدكتور مصطفى جواد جموعاً كثيرة لـ" فَعْل" على "أَفْعَال" ، منها " حَلَق وأَحْلَاق ، وفَرَط وأَفْرَاط ، ونَسَل وأنْسَال ، ونَجَل وأنْجَال ، وشَطَر وأشْطَار ، وقَلَد وأَقْلَاد ، وكَبَش وأَكْبَاش ،

⁽³⁹⁾ ينظر : تصحيحات لغوية 21.

⁽⁴⁰⁾ ينظر : الكتاب 3/568.

⁽⁴¹⁾ المساعد 3/403.

⁽⁴²⁾ شرح التصريح 2/526.

ولطع وألطاغ ، ومرن وأمران ، ونبد وأنباد ، ونبض وأنباض ، ونجم وأنجام ، وهجل وأهجال⁽⁴³⁾.

والذي يقال : إن جمع " بحث " على " أبحاث " جمع صحيح لا غبار عليه ، لأن " فعلاً " الصحيح العين يطرد فيه " أفعال " كما نصّ على ذلك بعض العلماء ، فضلاً عن ذلك أن بعض العلماء ذكروه مجموعاً في أقوالهم على " أبحاث " ، ففي التعريفات للشرّيف الجرجاني : (قال شيخنا : والصواب في التثنية : قاعدة تُعرف بها **الأبحاث** الآتية مجملة)⁽⁴⁴⁾ ، وفي التاج : (قال شيخنا : والصواب في الفرق أنه إن ثبت عن العرب عموماً أو خصوصاً ، فالعمل على الثابت عنهم ، لأنهم أئمة اللسان وفرسان الميدان ، ولا اعتداد بما تعلّق به ابن درستويه ومن وافقه من **الأبحاث** في الأمثلة ، فالبحث فيها ليس من دأب المحققين كما تقرّر في الأصول)⁽⁴⁵⁾ . وجاء فيه أيضاً : (والاحتجاج لكل من القولين ، وترجيح الرّاجح منهما ، وغير ذلك من **الأبحاث** المتعلقة بذلك)⁽⁴⁶⁾ . يقول الدكتور مصطفى جواد : (وقد شاع في عصرنا جمع " بحث " على " أبحاث " ، و" مجد " على " أمجاد " ، وهما من المصادر المجموعة لبيان النوع)⁽⁴⁷⁾ ، والقول ما قال.

وعلق الدكتور عبد العزيز الحربي على قول أحد الباحثين : " لا تُجمع كلمة " بحث " إلا على بحوث ، لأن " فعلاً " بفتح فسكون ، لا يجمع على " أفعال " ، ولكن يجمع على " فُعُول " أو " أفْعَل " ، إذ قال : (والجواب : أن هذه القاعدة أغلبية ، وليست قاعدة مطردة ، فقد ورد في الكتاب العزيز الذي لا ريب فيه " وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ")⁽⁴⁸⁾ ، والأحمال جمع " حمل " بفتح الحاء لا بكسرهما ، غير أن النحاة قالوا : إن هذا شاذ مخالف للقاعدة ، ولو كان الأمر مقتصرًا على هذا المثال لسلّم لهم ذلك ، ولكن المحققين عثروا على كلمات كثيرة جمعت هذا الجمع ، من ذلك : فرخ وأفراخ ، ونجل وأنجال ، وشطر وأشطار ، وكبش وأكبش ، وزند وأزناد ، وغير ذلك كثير ، ولا يُغترّ بقول ابن هشام : إنه لم يرد في اللغة من ذلك إلا ثلاثة ألفاظ ،

(43) ينظر : . دراسات في فلسفة النحو والصرف 185-186.

(44) التعريفات 30.

(45) التاج 573/5 (دلج).

(46) نفسه 57/1.

(47) دراسات في فلسفة النحو والصرف 186.

(48) الطلاق 4.

فقد جمع مصطفى جواد وغيره أكثر من عشرة ألفاظ ، ومثل هذا لا يجوز الحكم عليه بالشذوذ ، ولكن النحاة -كثيراً منهم - ليسوا من ذوي الورع ، أو لا يرون سلوك سبيل الورع في هذا ، فيضعون القاعدة قبل الاستقراء التام ، فما عثروا عليه بعد ذلك حكموا عليه بالشذوذ⁽⁴⁹⁾ . فثبت بذلك صحة جمع " بَحَث " على " أَبْحَث " .

3-بَعْلُ وَأَبْعَالُ :

أنكر الدكتور مصطفى جواد جمع " بَعْل " على " أَبْعَال " ، لأنه يرى أن جمعه على " أَفْعَل " هو القياس ، فقال : (إن " أَبْعَالاً " هو القياسي في قلة على " بَعْل " ، وأما " أَبْعَال " فلم يجمع الصرفيون على قياسه)⁽⁵⁰⁾ ، وتابعه في ذلك الدكتور محمد البكاء بالقول : (وما ذكره مصطفى جواد هو الذي جرى عليه النحويون من قبل)⁽⁵¹⁾ ، ونقل قول سيبويه : (ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان " فَعْلًا " ، فإِنَّكَ إِذَا ثَلَّثْتَهُ إِلَى أَنْ تَعَشَّرَهُ ، فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ " أَفْعَل " ، وذلك قولك : كَلَبَ وَأَكْلَبَ ، وَكَعَبَ وَأَكْعَبَ ، وَفَرَخَ وَأَفْرَخَ ، وَنَسَرَ وَأَنْسَرَ)⁽⁵²⁾ .

وحقيقة الأمر أن جمع " بَعْل " على " أَبْعَال " صحيح فصيح ، قال الفيومي : (الوَعْدُ : الدَّيْنُ مِنْ الرِّجَالِ ، وَالْجَمْعُ أَوْعَادٌ ، مِثْلُ بَعْلٍ وَأَبْعَالٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَخْدُمُ بَطْنَهُ بِطَنِهِ)⁽⁵³⁾ ، وقال أيضاً : (البَعْلُ مَعْرُوفٌ وَجَمْعُ الْقِلَّةِ " أَبْعَالٌ " ، وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ بَعَالٌ وَالْأُنثَى بَعْلَةٌ بِالْهَاءِ ، وَالْجَمْعُ بَعْلَاتٌ مِثْلُ : سَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ)⁽⁵⁴⁾ .

ولنتأمل ما قاله الأب أنستاس الكرملی : (إن النحاة لم يُصيبيوا في قولهم : إن " فَعْلًا " لا يجمع على " أَفْعَال " إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها ، وهي : فَرَخَ وَأَفْرَاخَ ، وَحَمَلَ وَأَحْمَالَ ، وَزَنَدَ وَأَزْنَادَ ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها ، والذي وجدته أن ما سُمع عن الفصحاء من جموع " فَعْل " على " أَفْعَال " أكثر مما سُمع من جموعه ، أي المطردة على " أَفْعَل " ، أو " فِعال " ، أو " فُعُول "

⁽⁴⁹⁾ لحن القول 88.

⁽⁵⁰⁾ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد 21 ، ج 7 ، ص 382.

⁽⁵¹⁾ قل ولا نقل 285.

⁽⁵²⁾ الكتاب 567/3.

⁽⁵³⁾ المصباح (وعد).

⁽⁵⁴⁾ نفسه (بغل).

، فعدد ما ورد على " أفعل " هو " 142 " اسماً ، وعلى " فَعَال " " 221 " اسماً ، وعلى " فُعُول " هو " 42 " ، فأنَّ يسلّموا بجمعه قياساً مطرداً على " أفعال " أحقّ وأولى ، لأنّ عدد ما ورد فيها هو 340 لفظة ، وكلّها منقولة عنهم ، لورودها في الأمّهات المعتمدة ، مثل: القاموس واللسان⁽⁵⁵⁾ . فثبت بذلك صحّة جمع " بَعْل " على " أَبْغَال " خلافاً للمانعين .

4-تَدْيٍ وَأَتْدَاء :

التَّدْيُ يُذَكِّرُ وَيُؤَنِّثُ ، والتَّذْكِيرُ أَشْهَرُ ، وهو للمرأة ، وقيل : إنّه للمرأة والرجل ، ويشكلُ على الكتاب جمعه ، والمشهور أنّه يجمعُ على أَتْدٍ ، كـ " أفعل " ، مثل : نَجْمٌ وَأَنْجَمٌ ، وَظَبْيٌ وَأَظْبٍ ، وعلى تَدْيٍ بضمّ الأوّل ، وتَدْيٍ بكسره وتشديد الياء ، على وزن فُعُول ، كشمس وشُمُوس ، وربّما جُمع على تَدَاء بكسر الأوّل ، مثل سَهْمٌ وسِهَامٌ ، وَظَبْيٌ وَظِبَاءٌ ، ففي المصباح : (التَّدْيُ للمرأة ، وقد يُقالُ في الرجل أيضاً ، قاله ابن السكيت ، ويُذَكِّرُ وَيُؤَنِّثُ ، فيقالُ : هو التَّدْيُ ، وهي التَّدْيُ ، والجمعُ أَتْدٍ وتَدْيٍ ، وأصلهما أَفْعَلُ وفُعُول ، مثل أَفْلَسَ وفُلُوس ، ووربّما جُمع على تَدَاء ، مثل سَهْمٌ وسِهَامٌ)⁽⁵⁶⁾ .

ويجمع الكتاب " التَّدْيُ " على " أَتْدَاء " ، وقد منع ذلك بعض النقاد ، قال محمد العدناني : (ويجمعون التَّدْيَ على أَتْدَاء ... والصَّوابُ : أَتْدٍ ، وتَدْيٍ ، وتَدْيٍ ، إتباعاً لما بعدها من الكسر ، وربّما جُمع على تَدَاء ، مثل سَهْمٌ وسِهَامٌ)⁽⁵⁷⁾ . وتابعه في ذلك الزعبلوي ، لأنّه يرى أنّك لا تلجأ إلى القياس إلّا إذا عُدِمَ السَّماع عن العرب ، فقال : (الذي يلزم من هذا الاطراد أنّك تجمع على " أفعال " ما جاء على " فَعْل " إذا لم يُسمع جمعه عن العرب ، أو اضطرّ إليه شاعر كما فعل شوقي ، وإلّا فهل تجمع كلباً على أَكْلَاب ، وظبياً على أَظْبَاء ، وثقباً على أَثْقَاب ، وخرقاً على أَخْرَاق ؟ ، ولذا قلّ : أَتْدٍ ، وتَدْيٍ ، وتَدَاء ، ولا تقل : أَتْدَاء)⁽⁵⁸⁾ .

على أنّ من النقاد مَنْ أجاز هذا الجمع ، قال الأستاذ محمد خليفة التّونسي : (وبعضنا يُنكرُ الجمع " أَتْدَاء " ، لأنّه لم يرد في معجم ، ولا نص مأثور ، ونحن نرى قبوله ، لأنّه سانغ ، ولأنّه يوافق عشرات من أمثاله في الوزن ، وكثير من الأسماء على وزن " فَعْل " جمعت على أفعال أيضاً ،

(55) معجم الأخطاء الشائعة 35.

(56) المصباح المنير (التدّي).

(57) معجم الأخطاء الشائعة 50.

(58) معجم أخطاء الكتاب 78.

مثل عَيْنٍ وأَعْيَانٍ ، وبَهْوٍ وأَبْهَاءٍ ، وَحَسَنٍ وأَحْسَاءٍ ، ثُمَّ ثَوْبٍ وأَثْوَابٍ ، وَجَوٍّ وأَجْوَاءٍ ، وَفَيْدٍ وأَقْيَادٍ ، وَسَدٍّ وأَسْدَادٍ⁽⁵⁹⁾ ، وأَرْدَفٍ : (وكلمة أَثْدَاءُ أسهلُ فهمًا على من يعرفُ معنى ثَدْيٍ وأَثْدٍ ، بل هي أقربُ إلى ذهن السَّامِعِ إذا سئِلَ عن جمعِ ثَدْيٍ ، فأولُ ما يخطرُ ببالِهِ وأخفُّه على لسانِهِ هو "أَثْدَاءُ" ، ولكنَّ الجمعَينِ الآخرينِ يحتاجانِ إلى نظرٍ ، وبعضُ ما قلناهُ على "أَثْدَاءُ" يكفي للدلالةِ على أصالتها في العربيةِ ، وإن كانت لم ترد في معجم ولا نصٍّ مأثورٍ ، وكلُّ ما كثرت أمثلته في الفصيحة ، فلا حرج أن يقاس عليه غيره)⁽⁶⁰⁾ .

وهذا رأي مقبول ، لأنَّ ما كان على وزن " فَعْلٌ " يُجمع في القلة على " أَفْعَالٌ " قياساً عند بعض العلماء ، وهو ما رآه مجمع اللغة العربية في القاهرة ، أمَّا ما ذكره بعض النقاد من أنَّه لا يجوز إعمال القياس مع وجود السَّماع في جمع هذه الكلمة ، فليس على إطلاقهِ ، لأنَّه (رأي غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف ، وأعجبُ من هذا ، وأوغلُ في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً ، أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، والفراء وأنصار رأيهِ يخالفون)⁽⁶¹⁾ .

وكيف يُراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفهُ ، ولو كان شاذاً ، وأن نقصر على هذا المخالف وحده ، دون استعمال القياس الذي يجري على نهج الكثير الفصيح المخالف له؟ وكيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعبارتنا على النهج الغالب في كلام العرب الخُص مع علمنا أنَّ الشاذَّ هو القليل النادر في كلامهم ، ومع علمنا أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؟ .

5-جَوٍّ وأَجْوَاءٍ :

"الجَوُّ" بتشديد الواو ما بين السَّماء والأرض ، يُجمع على "جَوَاءٍ" بكسر أوله ، وعلى "أَجْوَاءٍ" ، ومن النقاد من قصر جمعه على "جَوَاءٍ" ، قال الأستاذ أحمد حسن الزيات : (العربُ يجمعون الجَوَّ على "جَوَاءٍ" ، والمحدثون يجمعونه على "أَجْوَاءٍ")⁽⁶²⁾ ، وجاء في أزهير الفصحى : (ويُنكرُ كثير من المتعلمين أن يجمع على "أَجْوَاءٍ" ، لأنَّهم لم يقعوا على هذا الجمع في

(59) أضواء على لغتنا السمحة 25.

(60) أضواء على لغتنا السمحة 26.

(61) النحو الوافي 3/190.

(62) القياس في الجموع ، صلاح الزعبلوي ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، العدد 17 ، 1984 ، ص 120.

معاجم اللغة ، ويرون أن يقصروا جمعه على "جواء" بكسر الجيم⁽⁶³⁾ . وليس هذا الوجه ، فقد جاء جمع "جَوَّ" على "أجواء" ، ففي النهاية في غريب الحديث والأثر: (ومنه حديث علي رضي الله عنه " ثم فتق الأجواء ، وشقَّ الأرجاء" ، الأجواء : جَمْعُ جَوَّ ، وهو ما بين السماء والأرض)⁽⁶⁴⁾ ، وفي التاج: (ومما يُستدرَكُ عليه "الأجواء" جمع "جوَّ" ، للهواء بين السماء والأرض)⁽⁶⁵⁾ .

وقال عباس أبو السعود: (يَتَضَحُّ أَنَّ الْجَوَّ يُجْمَعُ عَلَى الْأَجْوَاءِ ، لِأَنَّهُ "فَعْلٌ" الْمَعْتَلَّ عَيْنُهُ ، وَمِثْلُهُ "بَوَّ وَأَبْوَاء" ، وهو ولد الناقة ، وجلد الحوار يحشى تنبأ ، ويُقَرَّبُ مِنْ أَمِّ الْفَصِيلِ ، فَتَعْتَظُ عَلَيْهِ وَتَدْرُ ، وكذا "تَوَّ وَأَثْوَاء" ، وهو الفرد والحبلى ، يَفْتَلُ طاقاً واحداً ، و"زَوَّ وَأَزْوَاء" ، وهو القرينان ، وكلَّ زوج)⁽⁶⁶⁾ ، وجاء في التاج جمع "وَوِيَّة" أو "أَوِيَّة" على "أَوَاء" بوزن "أَفْعَال" ، فقال: (والتسبة إلى الواو واوِي ، ويقال هذه قصيدة واوِيَّة إذا كانت على الواو ، وتحقيرها "وَوِيَّة" ، ويقال "أَوِيَّة" ، ويقال : واوٍ مُوَأَوَّة ، وهمزوها كراهة اتصال الواوات ، ويقال : كلمة مأوأة ، كـ"مُعَوَّة" ، أي مبنية من بنات الواو ، ويقال أيضاً : مُوِيَّة من بنات الواو ، ومُيَوَّة من بنات الياء ، وجمعها على "أَفْعَال" ، "أَوَاء" في قول من جعل ألفها منقلبة عن واو ، وأصلها "أَوَّاء" ، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ، ثم قلبت تلك الألف همزة)⁽⁶⁷⁾ . فثبت بذلك صحة جمع "الجَوَّ" على "الأجواء" ، ولا عبرة بكلام المانعين .

6-خَصْمٌ وَأَخْصَامٌ :

أنكرَ معظم النقاد جمع "خَصْمٌ" على "أَخْصَام" ، لأنَّ قياس "فَعْلٌ" بفتح فسكون لا يجمع على "أَفْعَال" ، فباب "خَصْمٌ" أن يجمع في الكثرة على "خُصُوم" أو "خِصَام" ، قال الشيخ مصطفى الغلاييني: (إنَّ لجموع التَّكْسِيرِ ضوابطَ معروفة في كتب القوم ، غير أنَّ بعضَ الجموع قد جاء على غير القاعدة ، والشاذَّ عن القياس لا تُنْقَضُ به الأصول ، فمتى عرف المتأدِّب قواعد

⁽⁶³⁾ ينظر أزاير الفصحى 30. :

⁽⁶⁴⁾ النهاية في غريب الحديث 319/1.

⁽⁶⁵⁾ التاج 383/37 (جوو).

⁽⁶⁶⁾ أزاير الفصحى 30-31.

⁽⁶⁷⁾ التاج 265/40-266 (الواو).

الجموع يعلم أن جمع "خَصَمَ ، ودَهَرَ ، وسَهَمَ" على "أَخْصَامَ ، وأَذْهَارَ ، وأسْنَهَامَ" خطأ ، وذلك لأنَّ "فَعْلًا" بفتح فسكون ، الصحيح العين ، لا يجمع على "أَفْعَالٍ" إلّا شذوذاً ، فما ورد منه يُحفظ ، ولا يُقاس عليه⁽⁶⁸⁾ ، وقال الشيخ إبراهيم اليازجي: (ويقولون : هؤلاء أَخْصَامِي ، يُريدون جمع "الْخَصَمَ" بالفتح ، و"فَعْلٌ" الصحيح العين لا يجمع على "أَفْعَالٍ" إلّا ألفاظاً شذت ليس هذا منها ، والصوابُ جمعه على "خُصُومٍ")⁽⁶⁹⁾ . ولم يرتض محمد سليم الجندي ما قاله المنكرون ، فردَّ على اليازجي بالقول: (ثمَّ إنَّ اليازجي أنكر مجيء أَخْصَامَ جمعاً لـ "خَصَمَ" بالفتح ، فنقلنا عن التاج أن "أَخْصَامَ" جمع لـ "خَصَمَ" بالفتح)⁽⁷⁰⁾ .

أقول : قد جاءت أحرف على "فَعْلٌ" مجموعة على "أَفْعَالٍ" ، فقد قالوا : فَرَخٌ وأَفْرَاخٌ ، وفَرْدٌ وأَفْرَادٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ ، وقالوا في "خَصَمَ" : أَخْصَامَ ، قال صاحب التاج : (ومما يُستدرك عليه "الأَخْصَامَ" جمع "خَصِمَ" ، كـ "كَتَفَ وَأَكْتَفَ" ، أو جمع خَصَمَ كـ "فَرَخٌ وأَفْرَاخٌ" ، أو جمع "خَصِيمَ" كـشَهِيدٍ)⁽⁷¹⁾ . فلا وجه لردِّ "أَخْصَامَ" جمعاً لـ "خَصَمَ" ، ومقالة المنكرين مدفوعة بنص التاج.

7- رِيحٌ وأَرِيَاخٌ :

يُخطئ لغويون جمع "ريح" على "أَرِيَاخٍ" ، ويقولون : إنَّ الصَّوَابُ أن يُجمع "ريح" على "أَرْوَاخٍ" ، قال الحريري : (ويقولون : هَبَّتِ الأَرِيَاخُ ، مقايضة على قولهم : رِيَاخٌ ، وهو خطأ بيّن ، ووهم مُستَهجن ، والصَّوَابُ أن يُقال : هَبَّتِ الأَرْوَاخُ ... والعلة في ذلك أن أصل رِيحٍ "رُوحٌ" ، لا اشتقاقها من الرُّوح ، وإنَّما أبدلت الواو ياءً في "ريح" للكسرة التي قبلها ، فإذا جُمعت على "أَرْوَاخٍ" ، فقد سُكُنَ ما قبل الواو ، وزالت العلة التي توجب قلبها ياءً ، فلهذا وجب أن تُعادَ إلى أصلها ، كما أعيدت لهذا السبب في التّصغير ، فقليل : رُويحةٌ ، ونظير قولهم : رِيحٌ وأَرْوَاخٌ قولهم في جمع ثوبٍ وحوّضٍ : ثِيَابٌ ، وحيّاظٌ ، فإذا جمعوها على "أَفْعَالٍ" قالوا : أثوابٌ وأحوّاض)⁽⁷²⁾ ، وقال ابن مكّي الصّقلي: (ويقولون في جمع "ريح" : "أَرِيَاخٍ" ، والصَّوَابُ :

(68) نظرات في اللغة والأدب 139-140.

(69) لغة الجرائد 25.

(70) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد 61.

(71) التاج 104/32 (خصم).

(72) درة الغواص 39.

أرواح⁽⁷³⁾ . وسبق هؤلاء جميعاً ابن جني الذي قال: (وعلى هذا قالوا في تكسير "ريح" :
"أرواح" ، فلم يحفلوا بانقلاب العين من ريح ، لأنّ العمل إنّما هو في الواو ليست لها عصمة
الهمزة ، فأما ما حكى عن عمارة من قوله في تكسير " ريح" : أرياح ، وعلى أنّ اللحياني أيضاً
قد حكى هذا ، فمردود عندنا ، ومنعني عليه في آرائنا)⁽⁷⁴⁾ .

والحق أنّ جمع "ريح" على "أرياح" صحيح فصيح ذكره معظم علماء العربية ، فقد جاء في
الصاح: (والريّح : واحدة الرّيح والأرياح ، وقد تُجمع على أرواح ، لأنّ أصلها الواو، وإنّما
جاءت بالياء لانكسار ما قبلها ، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو، كقولك : أرواح الماء)⁽⁷⁵⁾ ،
وجاء في المحكم: (وجمع الرّيح أرواح ، وأراويح جمع الجمع ، وقد حُكِيتْ أرياح وأراييح ،
وكلاهما شاذ)⁽⁷⁶⁾ ، وفي المصباح: (والريّح الهوَاءُ المُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَأَصْلُهَا
الْوَأُ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهَا عَلَى رُوحَةٍ ، لَكِنْ قَلِبَتْ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلُهَا ، وَالْجَمْعُ أَرْوَاحٌ وَرِيَّاحٌ ،
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَرِيَّاحٌ بِالْيَاءِ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ)⁽⁷⁷⁾ . وقال ابن الأثير: (وفيه " هَبَّتْ أَرْوَاحُ النَّصْرِ "
الأرواح : جمع ريح ، لأنّ أصلها الواو ، وتُجمع على أرياح قليلاً ، وعلى رياح كثيراً ، يقال الرّيح
لآل فلان : أي النَّصْر والدَّوْلَة)⁽⁷⁸⁾ . فأنت ترى أنّهم قالوا "أرياح" كما قالوا "أرواح" و"
رياح" ، جمعوها باعتبار لفظ مفرد لها الحاضر " ريح" خشية الالتباس بجمع "رُوح" ، قال ابن
هشام: (ومن العرب مَنْ يَقُولُ : أرياح ، كراهية الاشتباه بجمع "رُوح" كما قال الجميع : أعياد ،
كراهية الاشتباه بجمع "عُود" ، وقول الحريري: إنّ "الأرياح" في جمع "ريح" لحنّ ،
مردود)⁽⁷⁹⁾ .

(73) تنقيف اللسان 97.

(74) المحتسب 49/1.

(75) الصاح (روح).

(76) المحكم 390/3.

(77) المصباح (ريح).

(78) النهاية في غريب الحديث والأثر 2/272.

(79) شرح بانن سعاد 105.

فثبت بذلك صحة جمع "ريح" على "أرياح". فرقاً بين جمع "رُوح" وجمع "ريح"، لأنّ جمع "رُوح" يكون على "أرواح"، وجمع "ريح" على "أرياح" و"رياح"، كما فرقوا بين "أعياد" جمع "عيد" و"أعواد" جمع "عود" دون ردّ لعين المفرد في الجمع إلى الأصل منعاً للتباس.

8- شَطَرٌ وأَشْطَارُ :

تقول: شَطَرْتُ الشَّيْءَ شَطْراً : جعلته شَطَرَيْنِ ، وشَطَرْتُ كلَّ شَيْءٍ نِصْفَهُ ، وجمعهُ أَشْطَرٌ وشَطُورٌ ، ففي المصباح : (شَطَرٌ كُلُّ شَيْءٍ : نِصْفُهُ ، وَالشَّطَرُ الْقِصْدُ وَالْجَهَةُ)⁽⁸⁰⁾ ، وفي القاموس: (الشَّطَرُ : نصفُ الشَّيْءِ وَجِزْؤُهُ ... والجمعُ أَشْطَرٌ وشَطُورٌ)⁽⁸¹⁾ . لكنّ الكتاب يجمعونه على "أشطار"، فهل لهذا وجه في العربية ؟

أقول: تناول هذا الأستاذ محمد العدناني في "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة"، فأقرّ جمع "شَطَر" على "أشطار"، استناداً إلى غلبة جمع "فَعْل" على "أفْعَال"، كما أشار إلى ذلك الكرمل، وإلى ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة من جمع "بَحَث" على "أبحاث"⁽⁸²⁾.

ورفض اللغويّ الكبير صلاح الزعبلويّ مذهب العدنانيّ، فقال: (وعندي أنّه لا وجه لجمع "شَطَر" على "أشطار"، وإذا ثبت غلبة جمع "فَعْل" على "أفْعَال"، فإنّك تقيسُ عليه ما لم يجمعهُ العرب ، كجمعك : البَحَث على أبحاث ، وليس لك أن تتجاوز ذلك ، وإلّا فهل تجمع العَقْل والكَهْف والخَطْب والذَّنْب بسكون النون ، والشَّرَّ والسَّهْل على أعْقَال وأكْهاف... ولذا قلّ : أشْطَر وشَطُور ، ولا تقلّ : أشْطَار)⁽⁸³⁾.

وهذا الإنكار ليس بشيء، لأنّ جمع "الشَّطَر" على "أشطار" قد ورد في الشعر العربيّ والنثر ، وفي أقوال العلماء ، فقد ذكر صاحب العقد الفريد قول الشاعر:

(80) المصباح (شطر).

(81) القاموس المحيط (شطر).

(82) ينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 347.

(83) معجم أخطاء الكتاب 310.

وكم على النهر أوصالاً مفرقة تقسمتها المنيا ، فهي **أشطار** (84)

وقد ورد في لسان العرب قول الشاعر ، وهو مما أنشدته ثعلب :

ويُعطي الفتى في العقل **أشطار** ماله وفي الحرب يرتأس السنان فيقتل (85)

فقد جمع الشاعران " الشطر " على " أشطار " ، كما جمعوا " فرخاً " على " أفراخ " .

وجاء في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: (وهذا المثل قد روي في **أشطار** رجز) (86) ، وفي نفع الطيب : (والتزم الحرف أول **الأشطار** الأربعة وآخرها) (87) ، وفي حاشية الصبان: (كما في الشعر الذي استشهد به ، فإن الجيم في **أشطاره** الأربعة مشددة) (88) . لذا قل : شطر وأشطر وشطور وأشطار ، وكل ذلك صحيح .

9- غرض وأغراض :

الغرض " بفتح الغين والراء : الهدف الذي يرمى إليه ، والجمع " أغراض " ، مثل " سبب وأسباب " ، ففي المصباح : (الغرض : الهدف الذي يرمى إليه ، والجمع **أغراض** ، مثل سبب وأسباب ، وتقول : غرضه كذا على التشبيه بذلك أي مرماه الذي يقصده) (89) . و " الغرض " بفتح الغين وسكون الراء : حزام الرجل ، وقد ورد مجموعاً على " أغراض " في قول أبي تمام :

بدلت عبرة من الإيماض يوم شدوا الرجال بالأغراض (90)

(84) العقد الفريد 1/103.

(85) اللسان (رأس).

(86) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، ص 163

(87) ينظر: نفع الطيب 7/470 .

(88) ينظر: حاشية الصبان 4/394.

(89) المصباح المنير: (غرض).

(90) ينظر: الموازنة 7/2 .

قال الآمدي: (عابۀ ابن عمار وغيره ، لقوله : الأعراض ، ولحنؤه ، وقالوا : الأعراض ، جمع غرض ، و " فعل " لا يجمع على " أفعال ")⁽⁹¹⁾ . وأجاب الآمدي عنه : أفما سمعوا بقولهم : فرخ وأفراخ ، وفرد وأفرد ، وشكل وأشكال ، وجفن وأجفن ، وعصر وأعصار ، وزند وأزند ، وذكر كلمات وأبياتاً ثلاثة ، أكد فيها استعمال " أعراض " التي أخذت على أبي تمام⁽⁹²⁾ .

والحق أن جمع " غرض " على " أعراض " صحيح فصيح ، فقد ورد هذا الجمع عند علماء اللغة ، قال ابن سيده : (الغرض : حزام الرجل ، وجمعه : أعراض)⁽⁹³⁾ ، وجاء في اللسان : (الغرض : **حزام الرجل** ، والغرضة كالغرض والجمع غرض مثل : بسرة وبسر وغرض مثل كتيب والغرضة بالضم التصدير وهو للرجل بمنزلة الحزام للسرّج والبطان ، وقيل الغرض البطان للكتب والجمع غروض مثل فلس وفلوس وأعراض)⁽⁹⁴⁾ ، وفي القاموس: (والغرض للرجل كالحزام للسرّج ، ج غروض ، وأعراض)⁽⁹⁵⁾ . وقد أحصى الصرّفيون القدماء والمحدثون جموعاً كثيرة على هذا الوزن ، توافق ما أنكره ابن عمار. فثبت بذلك صحة جمع " غرض " على " أعراض " .

10-قبو وأقباء :

" القبو " بناء تحت الأرض ، تنخفض حرارته في الصيف ، ويجمعه المحدثون على " أقبية " ، اعتماداً على ما جاء في محيط المحيط ، وعلى ما يدور على الألسنة ، وما تخطه الأقلام⁽⁹⁶⁾ .

وقد أنكر ذلك الأستاذ أسعد داغر جمع " قبو " على " أقبية " ، فقال: (ومما يخطئون في جمعه " قبو " للمكان المعروف ، فإنهم يجمعونه " أقبية " ، والصواب : أقباء ، أما أقبية فهو جمع قباء للثوب)⁽⁹⁷⁾ .

(91) الموازنة 7/2.

(92) ينظر : الموازنة 7/2-8.

(93) المحكم 240/5.

(94) اللسان (غرض).

(95) القاموس (غرض).

(96) ينظر : معجم الأغلاط اللغوية 536.

(97) تذكرة الكاتب 105.

وكلام الأستاذ داغر صحيح ، لأنّ " القبو " يُجمع على " أقباء " ، لا على " أقبية " جاء في المصباح : (القبو : مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ **أَقْبَاءُ**)⁽⁹⁸⁾ ، ووزن " أفعال " ينقاسُ جمعاً في " فَعْل " صحيح العين عند بعض القدماء ، وكذلك هو عند المحدثين ، جاء في المعجم الوسيط: (القبو: الطاقُ المعقودُ بعضُهُ إلى بعض في شكل قوس ، وبناء تحت الأرض تنخفضُ حرارتهُ في الصيف ، فيحفظ فيه الجبن والزبد والفواكه وغيرها ، ج : **أَقْبَاءُ**)⁽⁹⁹⁾ . على أن بعض الكتاب يجمعون " القبو " على " أقبية " ، كما ورد هذا الجمع عند البستاني في معجمه محيط المحيط⁽¹⁰⁰⁾ .

والحق أنّ " الأقبية " لا يصحّ جمعاً لـ " قبو " في الأصل ، لأنّ وزن " أفعلة " لا ينقاس جمعاً لثلاثي ، ففي الهمع : (أفعلة : ويطردُ في اسم مذكر رباعيّ ثالثة مدّة ، ألف أو واو أو ياء ، كـ " طعام وأطعمة " ، وجمار وأحمرة ، وغراب وأغربة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة)⁽¹⁰¹⁾ ، وأردف : (وندر قدح وأقدحة ، وقز وأقزة ، وخال وأخولة)⁽¹⁰²⁾ .

فالأقبية ليست قياساً في جمع " قبو " ، ولم يرد به نصّ معتمد ، لكنّ الأقبية جمع " قباء " ، بفتح أوله ، والقباء نوع من اللباس ، قال ابن سيده : (والقباء من الثياب : الذي يلبس ، مشتق من ذلك ، لاجتماع أطرافه ، والجمع : **أَقْبِيَّة**)⁽¹⁰³⁾ . وجاء في المصباح : (والقباء ممدودٌ عربيّ والجمع أقبية ، وكأنّه مشتق من قبوت الحرف أقبوه قبواً إذا ضمّته)⁽¹⁰⁴⁾ .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدنانيّ ، فأقرّ جمع " قبو " على " أقباء " ، وقباء على " أقبية " ، فقال : (القبو : هو بناء تحت الأرض تنخفضُ حرارتهُ في الصيف ، فيحفظ فيه الجبن والزبد والفواكه وغيرها ، ويجمعونه على أقبية ، اعتماداً على ما جاء في محيط المحيط ، وعلى ما يدور على الألسنة ، وما تخطّه الأفلام ، ولكن :

(98) المصباح المنير (قبو).

(99) المعجم الوسيط 739.

(100) ينظر : محيط المحيط 714.

(101) الهمع 90/6 .

(102) نفسه 90/6 .

(103) . المحكم 362/6 .

(104) المصباح المنير (قبو).

1- انفردَ محيط المحيط بذكر هذا الجمع ، وأبى أقرب الموارد ، الذي اعتاد أن ينقل عنه كل شيء تقريباً ، أن ينقل عنه هذا الجمع في متنه أو ذيله أو فائت ذيله .

2- ذكر المصباح والمتن والوسيط أن جمع " القَبُو " هو : أَقْبَاء ، ولم تذكر المعجمات الأخرى الكثيرة التي رجعت إليها ، جمعاً لهذه الكلمة ، لأن جمعها قياسي لا حاجة إلى ذكره ، فكل اسم على وزن " فَعْل " يُجمع على " أفعال " ، إذا كان صحيح العين ، مثل : قَبُو : أَقْبَاء ، وقلما ذكرت المعجمات الجموع القياسية ، أما الأقبية فهي جمع " قَبَاء " وهو ثوب يُلبس فوق الثياب أو القميص⁽¹⁰⁵⁾ .

11- مَجْدٌ وَأَمْجَادٌ :

يستعمل الكتابُ " الأمجاد " في موضعين : فهم إما أن يأتوا به وصفاً ، فيقولوا : هؤلاء هم الأبطالُ الأمجاد ، أو يأتوا به موصوفاً ، فيقولوا : أمجادُ العرب كثيرةٌ ، فهل كلامهم هذا صحيح سائغ ؟

أقول : قولُ الكتاب : هؤلاء هم الأبطالُ الأمجاد ، قد أنكره الأستاذ أسعد داغر في قوله : (ومما يكثر استعمالهم له على غير وجهٍ صحيح صريح كلمة " أمجاد " ، فإنهم يأتون بها وصفاً ، ويقولون : فخرُ الفراعنة الأمجاد ، وهو زينة الرجال الأمجاد ، ولست أدري ، ولا هم يدرون المراد بـ " أمجاد " في مثل هذا المقام ، أي جمع " مَجْد " مصدر " مَجَد " ؟ - ولكن المصدر من غير المرة والنوع لا يثنى ولا يُجمع ، والوصف بالمصدر كـ " عدلٌ " و " ثقة " سماعي خلافاً لمن جعله مقيساً - أم هي جمع " مجيد " ؟ ، وهذا نادر جداً⁽¹⁰⁶⁾ .

وحقيقة الأمر أن الكتاب إنما يصفون الأبطال بـ " الأمجاد " ، ولو أفردوه لقالوا : البطل المجيد ، كما تقول : الرجل الشريف ، وقولهم : الأبطالُ الأمجاد ، كقولهم : الرجال الأشراف ، وكلامهم هذا صحيح فصيح ، قال الزمخشري : (ومن المجاز : مَجَدَ الرجلُ ومَجَدَ : عظمَ كرمه ، فهو ماجدٌ ومجيدٌ ، وله شرفٌ ومجدٌ ، وقومٌ أمجادٌ وأماجد⁽¹⁰⁷⁾).

⁽¹⁰⁵⁾ معجم الأغلاط اللغوية 536-537.

⁽¹⁰⁶⁾ تذكرة الكاتب 69

⁽¹⁰⁷⁾ الأساس (مجد).

وهذا يعني أنك تقول: مَجْدَ الرَّجُلْ ، بفتح الجيم ، فهو ماجدٌ ، و"مَجْدٌ" بالضم ، فهو مَجِيدٌ ، وبذلك يكون جمع "مَجِيد" على "أَمْجَاد" ، مثل شَرِيفٍ وأشْرَافٍ ، كما جُمع "ماجد" على "أَمْجَاد" أيضاً ، جاء في النهاية لابن الأثير : (ومنه حديث عليّ "أما نحنُ بنو هاشمٍ ، فأَنْجَادُ أَمْجَادٌ" أي أشْرَافٌ كرام ، جمع مَجِيد أو ماجد ، كأشْهاد في شهيد أو شاهد)⁽¹⁰⁸⁾ .

أما قول الكتاب : أَمْجَادُ الْعَرَبِ كَثِيرَةٌ ، نطقتُ بها آثارُهم ، فـ"أَمْجَاد" هنا جمع "مَجْد" ، ومَجْدٌ في الأصل مصدر يدل على حدث الفعل وجنسه ، ومن ثَمَّ منعوا جمعةً ، لأنَّ الجنس يدلّ على الجمع ، فلا يُجمع ، وقد أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي جمع "مَجْد" على "أَمْجَاد" ، لأنَّه مصدر في الأصل ، فقال: (ويقولون : فلانٌ من ذوي الأَمْجَاد ، يُريدون جمع "مَجْد" ، ولم يُسمع للمَجْد جمع على "أَمْجَاد" ، ولا غيره ، لأنَّه مصدر في الأصل ، وما سُمع في كلامهم من لفظ "أَمْجَاد" فإِثما هو جمع "مَجِيد" على حدّ "شَرِيفٍ وأشْرَافٍ ، ويَتِيمٍ وإيْتَامٍ)⁽¹⁰⁹⁾ .

لكنَّ المَجْد الذي أراده الكتاب هو الاسم ، لا المصدر ، لأنَّهم خصَّوا به النوع لا الجنس ، وبهذا أمكن جمعةً لخروجه عن جنس الفعل ، فهذا ابن جني قد جمع من المصدر "قَصْدًا" على "قَصُود" حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص : (من غير اعتقاد منهم لعلِّه ، ولا لقصد من القَصُود)⁽¹¹⁰⁾ ، وجمع "الحَذَف" على "حُذُوف" في قوله: (ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحُذُوف ، كحذف المضاف وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير)⁽¹¹¹⁾ .

فقد جمع ابن جني "قَصْدًا" و"حَذَفًا" على "قَصُود" ، وحُذُوف" قياساً على ما جمعةً العرب من هذا القبيل ، فذلك كقولهم : عَيْبٌ وعُيُوبٌ ، وظَنٌّ وظُنُونٌ ، وحِلْمٌ وحُلُومٌ ، حين أرادوا بها الاسمية ، وهكذا جُمع "مَجْد" على "أَمْجَاد" ، قال الدكتور مصطفى جواد : (وقد شاع في عصرنا جمع "بَحْث" على "أَبْحَاث" ، و"مَجْد" على "أَمْجَاد" ، وهما من المصادر المجموعة لبيان النوع)⁽¹¹²⁾ ، وعلل جواد ذلك بثلاثة أمور: (أولها : أنَّ جمع العصريين لـ"مَجْد" على "أَمْجَاد"

(108) النهاية في غريب الحديث والأثر : 298/4 .

(109) لغة الجرائد 37 .

(110) الخصائص 239/1 .

(111) الخصائص 87/1 .

(112) دراسات في فلسفة النحو والصرف 186 .

شاع وذاع ، ولا يمكننا جذبه ، فضلاً عن منعه ، وتخطئة قائله ، ونحن في عصر المجهود العربية ، أعني الأمجاد ، والثاني : أن المعتل من هذا الجمع والمضعف قد جاز جمعه على "أفعال" كما مثلت ، والثالث : هو أن "فعلًا" و"أخوي" فعل "قد جمعا قديماً باطراد على "أفعال" كـ "حمل وأحمل ، وشبل وأشبال ، وفعل وأفعل ، وعود وأعواد" (113) . فثبت بذلك صحة جمع "مجد" على "أمجاد" ، كقولهم : عيب وعيوب ، وظن وظنون ، وحلم وحلوم .

فيستبين بما تقدم أن معظم النحاة القدماء منعوا جمع الاسم الثلاثي "فعل" على "أفعال" قياساً ، وهذا المنع لا يستند إلى أساس سليم ، لأن بعض العلماء أجازوا هذا الجمع باطراد ، كأبي حيان وابن عقيل ، وسبقهما إلى ذلك الخوارزمي "ت617" في شرحه على كتاب المفصل للزمخشري ، إذ قال : (وأما أفعال ، فيكسر عليه عشرة : فعل نحو : جبل وأجبال ، وزمن وأزمان ، وباع وأبواع ، وقاع وأقواع ، وقفا وأقفا ، وفعل نحو : زند وأزناد ، وأنشد ابن السراج : وزندك أنقب أزنادها ، وبيت وأبيات وسوط وأسواط ، وفعل نحو : ركن وأركان ، ومد وأمداد ، وعود وأعواد ، ومدى وأمداء ، وفعل نحو : جذع وأجذاع ، وجيد وأجيد ، وفعل نحو : كبد وأكباد ، وفخذ وأفخاذ ، ونمر وأنمار ، وفعل نحو : ضلع وأضلعا ، وإرم وأرام ، وفعل نحو : عجز وأعجاز ، وعضد وأعضاد ، وفعل نحو : طنب وأطناب ، ويقتصر عليه في جمع طنب ، وعنق وأعناق ، وفعل نحو : ربع وأرباع ، ورطب وأرطاب ، وفعل نحو : إبل وآبال) (114) .

ونرى من الصواب جواز جمع "فعل" الصحيح العين قياساً على "أفعال" ، فيقال : بحث وأبحاث ، وسهم وأسهم ، وزند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وحمل وأحمل ، وشكل وأشكال ، ولفظ وألفاظ ، ورمس وأرماس ، وتدل وأندال ، وعرش وأعراس ، وشخص وأشخاص ، وألف وآلاف ، وجفن وأجفان ، ومحل وأمحال ، ولحظ وألحاظ ، وسطر وأسطار ، وسمع وأسماع ، ولحن وألحان ، وشرط وأشرط ، وبعض وأبعاض ، وضرب وأضراب ، وحبر وأحبار ، ودخل وأدخال ، وفرد وأفراد ، وتجد وأتجاد (115) .

(113) نفسه 186.

(114) شرح المفصل الموسوم بالتخمير 337-336/2.

(115) ينظر : النحو الوافي 638/4.

المصادر والمراجع

- أخلاق الوزيرين ، أبو حيان التوحيدى ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، 1992م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق درجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998م.
- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، 1988م.
- أساس البلاغة ، الزمخشري " ت 538هـ " ، تحقيق محمد عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.
- إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، محمد سليم الجندي ، مطبعة الترقى ، 1925م.
- الأصول في النحو ، ابن السراج " ت 316هـ " ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999م.
- أضواء على لغتنا السّمة ، محمد خليفة التونسي ، الكويت ، 1985 .
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري " 616هـ " ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبع بدار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ، ابن مكي الصقلي " ت 501هـ " ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، 1995م.
- تذكرة الكاتب ، أسعد خليل داغر ، كلمات عربية للطباعة والنشر ، القاهرة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك " 672هـ " ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، 1967م.
- تصحيات لغوية ، عبد الله أحمد الشويرف ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1997م.
- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، دار السرور ، بيروت .

- التكملة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، طبع بطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1981م.
- التنبيهات ، علي بن حمزة ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف ، مصر .
- تهذيب اللغة ، الأزهرى "ت370م" ، تحقيق د.أحمد عبد الرحمن مخيمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.
- جموع التفسير بين القياس والسماع ، د.عبد الواحد البرديني ، دار النصر للطباعة الإسلامية ، مصر ، 1981م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمود الجميل ، مكتبة الصفا ، مصر ، 2002م.
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.
- درة الغواص في أوهم الخواص ، الحريري "ت 516هـ" تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2003م.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، د.مصطفى جواد ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1968م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.
- شرح بانث سعاد ، ابن هشام الأنصاري "ت761هـ" ، تحقيق سناء ناهض الرئيس ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2008م.
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى "ت 905هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2006م.
- شرح ديوان المتنبي للواحدى ، طبع في مطابع برلين .
- شرح الشافية للرضي الاسترأبادي ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1975م.
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، 1982م.

- شرح المفصل ، ابن يعيش "ت643هـ" ، عالم الكتب ، بيروت.
- شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، الخوارزمي "صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت 617هـ" ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهريّ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2009م.
- الظواهر النحويّة والصرفية في شعر المتنبي ، عبد الجليل يوسف ندا ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2006م.
- العقد الفريد ، ابن عبد ربّه الأندلسيّ ، تحقيق د. مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2006م.
- علم الصرف دراسة وصفية ، د. محمد أبو الفتوح ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986م.
- غريب الحديث ، ابن قتيبة ، تحقيق د. عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكريّ ، تحقيق د. إحسان عباس ، ود. عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، بيروت ، 1983م.
- الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، 1971م.
- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي "ت817هـ" ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003م.
- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ، من 1934 إلى 1987م ، أعدها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي ، طبع بالمطابع الأميرية ، القاهرة ، 1989م.
- القرارات النحوية والتصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسة وتقوياً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، 2009م.
- قل ولا تقل ، د. مصطفى جواد ، بغداد ، 1988م.
- القياس في الجموع 2 ، صلاح الزعبلوي ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد 17 ، 1984 .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

- لحن القول ، د. عبد العزيز بن علي الحربي ، دار ابن حزم ، بيروت ، 2010.
- لسان العرب ، ابن منظور "ت711هـ" ، دار صادر ، بيروت ، 1956م.
- لغة الجرائد ، الشيخ إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، مصر .
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد 21 ، ج7. كانون الثاني ، 1946م.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2009م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد سليم ، ود. فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، 2003م.
- محيط المحيط ، بطرس البستاني ، بيروت .
- المخصص ، ابن سيده "ت458هـ" ، تحقيق د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، المملكة العربية السعودية ، 1984م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي "ت770هـ" ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج "ت311هـ" ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004م.
- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، صلاح الزعبلوي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1992م.
- معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ناشرون ، 2008م.
- معجم أخطاء الكتاب ، صلاح الدين الزعبلوي ، دار الثقافة والتراث بدمشق ، 2006م.
- معجم الأخطاء النحوية والصرفية الشائعة ، خضر أبو العينين ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011م.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1989م.

- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية في مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، 2011م.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد "ت 285هـ" ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1994م.
- من معجم المتنبي ، إبراهيم السامرائي ، دراسة لغوية تاريخية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1977م.
- المنهاج السوي في التّخريج اللغويّ ، ظاهر خير الله ، مطبعة الاجتهاد ، بيروت ، 1928م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري ، الأمدي "370هـ" ، تحقيق أحمد صقر ، دار المعارف ، مصر ، 1982م.
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، 2005م.
- نظرات في اللغة والأدب ، مصطفى الغلاييني ، بيروت ، 1937م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1968م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير "ت 606هـ" ، تحقيق محمود الطناحي وظاهر أحمد الزاوي ، المكتبة الإسلامية ، دمشق ، 1963م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي "ت 911هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001م.

